



المملكة المغربية
الأمانة العامة للحكومة
اللجنة الوطنية للطلبات العمومية

الرأي رقم 13 بتاريخ 19 يناير 2024
بشأن إقصاء عرض شركة من طلب العروض

اللجنة الوطنية للطلبات العمومية،

بناء على شكاية شركة "....." المتوصل بها بتاريخ 21 سبتمبر 2023؛

وعلى الرسالة الجوابية للمديرية الإقليمية ب..... عدد 521
م.إ.ف/ط.ط بتاريخ 8 نونبر 2023؛

وعلى المرسوم رقم 2.14.867 الصادر في 7 ذي الحجة 1436 (21 سبتمبر 2015) المتعلق
باللجنة الوطنية للطلبات العمومية، كما وقع تغييره وتتميمه؛

وعلى المرسوم رقم 2.12.349 الصادر في 8 جمادى الأولى 1434 (20 مارس 2013)
المتعلق بالصفقات العمومية، ما وقع تغييره وتتميمه؛

وبعد دراسة عناصر التقرير المقدم من طرف المقرر العام إلى الجهاز التداولي للجنة الوطنية
للطلبات العمومية؛

وبعد مداولة الجهاز التداولي للجنة الوطنية للطلبات العمومية خلال الجلسة المنعقدة بتاريخ
19 يناير 2024،

أولا : المعطيات

بواسطة شكايتها المشار إليها أعلاه، نازعت شركة "....." في قرار لجنة
طلب العروض المتعلقة بإقصاء عرضها من طلب العروض رقم 06/...../2023، حيث اعتبرت
أن هذا القرار غير معلل وغير مبني على أساس قانوني سليم.

وبعد مطالبتها باطلاع اللجنة الوطنية للطلبات العمومية على موقفها من المؤاخذات الواردة في الشكاية، بواسطة المراسلة رقم 332/23 بتاريخ 12 أكتوبر 2023، أوضحت المديرية الإقليمية أن قرار إقصاء عرض الشركة المشتكية تم بناء على خلاصات أعمال اللجنة الفرعية التي تبين لها أن المشتكية، التي قدمت عرضا ماليا منخفض بكيفية غير عادية بنسبة 39,95%-، لم تستطع أن تدلي بمبررات مقنعة بشأن عرضها المالي.

ثانياً : الاستنتاجات

حيث إن شركة "....." نازعت في مشروعية قرار إقصاء عرضها من طلب العروض السالف الذكر؛

وحيث باستقراء وثائق الملف، ولا سيما محاضر لجنة العروض يتبين أن الإقصاء تم بناء على خلاصات اللجنة الفرعية التي تم تعيينها بتاريخ 25 غشت 2023 من أجل دراسة العروض المالية للمتنافسين وإعداد تقارير بشأنها؛

وحيث باستقراء محضر اللجنة الفرعية المؤرخ في 31 غشت 2023 يتبين أن هذه الأخيرة اعتبرت بأن عرض الشركة المشتكية منخفض بكيفية غير عادية وذلك بنسبة 39,95% من دون تقديم تعليل كاف لقرارها؛

وحيث يتضح مما سبق، أن قرار لجنة طلب العروض عللت قرارها بإقصاء عرض الشركة المشتكية مستندة على ما خلصت إليه اللجنة الفرعية المكلفة بدراسة العروض المالية للمتنافسين التي لم تعلق قرارها بالشكل المطلوب من الناحية القانونية، كما أن هذه الأخيرة لم تقوم بدراسة المبررات التي قدمتها الشركة المشتكية واكتفت فقط ببيان أن عرضها منخفض بكيفية غير عادية مقارنة بالثمن التقديري للإدارة.

وحيث إنه ومن جهة أخرى، وباستقراء محضر اللجنة الفرعية المؤرخ في 6 شتنبر 2023 يتبين أن اللجنة الفرعية وبالرغم من أن العرض المالي لشركة « » كان هو أيضا

منخفض بكيفية غير عادية بنسبة % 38.02 - فقد قررت الاحتفاظ به لكونه حسب هذه اللجنة، الأقرب للثمن التقديري للإدارة؛

وحيث إن الفرق بين العرض المالي للشركة المشتكية و العرض المالي لشركة « » بخصوص العرض المالي لا يتجاوز %1,93، علما أن العرض التقني للشركة المشتكية حصل على نقطة %77/100 في حين أن العرض التقني للشركة نائلة الصفقة لم يتجاوز %72/100.

ثالثا : رأي اللجنة الوطنية للطلبات العمومية

بناء على المعطيات والاستنتاجات السالفة الذكر، فإن اللجنة الوطنية للطلبات العمومية ترى أن قرار لجنة طلب العروض القاضي بإقصاء عرض شركة "....." غير سليم من الناحية القانونية لعدم تعليقه.